أثر الخلاصات الوزارية على سياسة المساواة في المنطقة الأورومتوسطية

عقد اتحاد العمل النسائي بالشراكة مع المبادرة النسوية الأورومتوسطية و بدعم من الاتحاد الاوروبي مائدة مستديرة يوم 21 أبريل 2017 في الرباط من أجل فتح حوار بين منظمات المجتمع المدني، جمعيات حقوق النساء و حقوق الانسان والمسؤولين أصحاب القرار و بعض ممثلي وسائل الاعلام و الأحزاب و النقابات. و تهدف هذه المائدة المستديرة إلى تتبع الخلاصات الوزارية و مدى تطبيق سياسات المساواة في المغرب و مدى انعكاسها على حقوق النساء في بلادنا للخروج بتوصيات ترفع الى المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من اجل المتوسط.

حضر المائدة المستديرة السيد دان بيير ساكاز ممثل الاتحاد الاوروبي برفقة المسؤولة عن البرامج و السيد ادريس ناجم مستشار السيد وزير العدل المكلف بالعلاقة مع الجمعيات و السيدة سندس لحليمي رئيسة مصلحة المرصد لتحسين صورة المرأة و السيد يوسف السطحي رئيس مصلحة النهوض بالمرأة ووزارة التضامن و الاسرة و المساواة و السيدة ليلى بوخيط اطار من مديرية المراة والسيد عبد الواحد الاثير مكلف بمهمة بالمندوبية الوزارية لحقوق الانسان و السيدة بنعياد لطيفة رئيسة مصلحة مقاربة النوع في وزارة اصلاح الادارة و الوظيفة العمومية.

السيد جان بيير ساكاز المسؤول في شعبة الحكامة و حقوق الانسان لدى بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب

في البداية أكد السيد جان بيير ساكاز المسؤول في شعبة الحكامة و حقوق الانسان لدى بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب أن النهوض بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي هو هدف بالنسبة للاتحاد الاوروبي و الدول الاعضاء في صلب العلاقات مع دول المنطقة و في اطار الشراكة بين الاتحاد الاوروبي و المغرب التي تم من خلالها دعم المخطط الحكومي للمساواة الذي تم تبنيه منذ 2013 للمساهمة في النهوض باوضاع النساء و تمكينهن من حقوقهن.

و سجل أنه رغم التطور الذي تحقق في المنطقة الاورومتوسطية في التنمية البشرية و في ولوج النساء للصحة و التعليم و مستوى مشاركتهن في الحياة الاقتصادية و السياسية و مواقع المسؤولية و الخطط و الاستراتيجيات الوطنية التي اتخذتها الدول لمواجهة العنف ضد النساء و العنف المبني على النوع . رغم كل هذا لم يترجم ذلك بمشاركة كبيرة من طرف النساء في الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية بسبب الممارسات التمييزية و الحواجز الاجتماعية و نقص الاليات المؤسساتية التي ما زالت تساهم في منع تطور النساء نحو المساواة.

و أطرى على مجهود المغرب الذي جعل من قضية المساواة المبنية على النوع الاجتماعي قضية محورية في استراتيجيته في النهوض بحقوق الانسان و التنمية البشرية المستدامة و مراجعة عدد من القوانين التمييزية ضد النساء خاصة في مدونة الاسرة و قانون الجنسية و تتويج هذه السيرورة بدستور2011 الذي يؤكد على المساواة بين الرجل و المراة و أشاد بالدور المركزي الذي لعبته الحركة النسائية في التغييرات التي عرفها المغرب و التي تشكل نموذجا يقتدى به في المنطقة.

و أشاد بالدور المهم للموائد المستديرة التي يتم تنظيمها في اطار التحضير للقاء الوزاري الرابع حول موضوع النوع الاجتماعي للاتحاد من اجل المتوسط باعتبارها فرصة لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من تتبع السياسة العمومية وتحليل مستوى ما تم انجازه و الصعوبات التي تعترض الانجاز على المستويين الوطني والاقليمي من خلال الاولويات المحددة في الاستنتاجات الوزارية السابقة المتعلقة بمناهضة التمييز والمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء والولوج لمواقع القرار ومناهضة العنف المبني على النوع.

و أكد على أهمية الاجتماع الوزاري الذي سينعقد في خريف 2017 باعتباره فرصة للحوار و ايضا للترافع من أجل اغناء العملية الوزارية و ضمان أخذ التوصيات المقبلة و الخطة الحكومية المستقبلية بعين الاعتبار في الخلاصات المستقاة لكل الفاعلين المتنوعين في الميدان سواء قطاعات حكومية أو مجتمع مدني.

زهرة وردي خبيرة في النوع الاجتماعي ومنسقة عمل اتحاد العمل النسائي في المبادرة النسوية الاورومتوسطية

في البداية عرّفت السيدة زهرة وردي خبيرة في النوع الاجتماعي ومنسقة اتحاد العمل النسائي في شبكة المبادرة النسوية الاورومتوسطية بالإطار الذي تنعقد ضمنه هذه المائدة المستديرة الثانية و بالبرنامج الذي تنفذه المبادرة النسوية الاورومتوسطية و الذي يهدف إلى تتبع الاستنتاجات الوزارية المتعلقة بحقوق النساء و المساواة المبنية على النوع الاجتماعي و مدى تفعيلها من طرف حكومة المغرب وانعكاسها على حقوق النساء في المغرب، وأكدت على أهمية هذه المائدة المستديرة في اتاحة المساحة والمجال للحوار والتفاعل بين المجتمع المدني و الفاعلين السياسيين في مواقع القرار للخروج بتوصيات تؤخذ بعين الاعتبار خلال المؤتمر الوزاري المقبل بالتركيز على الاولويات المشتركة على المستوى الاقليمي :مناهضة التمييز و تمكين النساء في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الوصول لمواقع القرار و مناهضة العنف ضد النساء و مراجعة الصور النمطية في المقررات التعليمية والاعلام وحرية واستقلالية المجتمع المدني و اشراكه في وضع السياسات العمومية.

كما أكدت على ضرورة التزام الحكومة بالمرجعية الدولية و الاتفاقيات التي صادقت عليها حكومة المغرب و تفعيلها، كما أشارت إلى تاثير التحولات التي تشهدها المنطقة والتي ادت الى اللجوء للحل العسكري على حساب الحلول السياسية و ما نتج عنه من عدم استقرار في المنطقة وارتفاع حدة التطرف السياسي و العنف الذي تكون النساء و الفتيات أكبر ضحاياه، وتدهور الوضع الاقتصادي للنساء و استمرار الظلم و التمييز القانوني في العديد من التشريعات رغم مراجعتها و استمرار الفجوة بين النصوص و التطبيق واستمرار الصور النمطية في المقررات الدراسية و في وسائل الاعلام، بالإضافة إلى التضيق على دور المجتمع المدني الذي اعطاه الدستور الجديد صلاحيات واسعة و اكد على انه شريك اساسي في وضع السياسات العمومية. و أكدت على أهمية التوصيات التي سيخرج بها الحوار الوطني من اجل رفعها للمجلس الوزاري المقبل لاخدها بعين الاعتبار في الاستنتاجات الوزارية.

قدمت السيدة عائشة لخماس برلمانية سابقة و رئيسة اتحاد العمل النسائي عرضا عن حصيلة تتبع عمل الحكومة في مجال حقوق النساء و المساواة بناء على المجالات الأربعة ذات الأولوية في المنصة الاقليمية حول النوع الاجتماعي، مبرزة المنحى التراجعي الذي عرفته حقوق النساء بالمغرب بعد دستور 2011 والمقاومة الشديدة لمطالب الحركة النسائية بوضع قوانين وتشريعات دون إشراك الجمعيات النسائية ولا تستند للمرجعية الدستورية والاتفاقيات الدولية. واضافت ان الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016 فيها خلط بين الاليات و الاستراتيجيات وتفتقد لخطة تواصلية لنشر المعلومة و تقاريرعن مستوى التقدم في تنفيدها التي لم تنعكس نتائجها على وضعية النساء .كما ان مشروع قانون هيئة المناصفة :جاء مجرد هيكل خال من روح المبادرة و الاستقلالية و مفتقدا للامكانيات المادية و البشرية التي تؤهلها للقيام بدورها، نفس الشيء يمكن قوله عن قوانين أخرى كقانون مناهضة العنف ضد النساء و قانون تشغيل العمال المنزليين و القانون المتعلق بالاتجار في البشر....

وتحدثت عن ضعف التمكين الاقتصادي للنساء حيث لا تتعدى نسبة نشاط النساء 18 % وذكرت أن ميدان العمل يشهد تمييزا تجاه النساء ففي القطاع غير الزراعي تقل أجور النساء ب 40 % عن تلك التي تخصص للرجال و أن مناصب العمل المخصصة للنساء شحيحة حيث أن امرأه واحدة من بين أربعة نساء تتوفر لهن العمل و تنتشر البطالة بشكل كبير وسط النساء حاملات الشواهد بنسبة22.8%كما ان ولوج النساء للثروة و الموارد يكاد يكون موصدا بسبب معيقات المجتمع التقليدي و الفساد و الحكامة السيئة. مضيفة أن نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات 3 % في المرحلة الابتدائية و 10 % في المرحلة الثانوية وهو ما يفسر زيادة نسبة تشغيل و تزويج الطفلات .وأن الامية منتشرة في أوساط النساء حيث أن بين كل عشر نساء هناك أربعة اميات وتحدثت أيضاً عن مشكلة استمرار تزويج القاصرات حيث أن نسبة تزويج القاصرات تعادل 12 % من مجموع الزيجات.

قدمت السيدة لطيفة بوشوا رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء تقييما لحصيلة عمل الحكومة السابقة في مجال المساواة و ان التغيير الحقيقي لن يحصل الا بتغييرالعقليات و استعرضت تاثير السياق الداخلي و الدولي على وضعية المرأة. وأضافت انه منذ انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية بفضل التعبئة المجتمعية بدأت المغرب تشهد انفتاحا و حريات و جاء عام 2011 ليحقق مزيد من الانفتاح خاصة في مجال حقوق النساء و المساواة لكن حدثت انتكاسة أدت الى تأخر في المؤشرات و في تنزيل القوانين التنظيمية حيث أن تطبيق القوانين كان ضعيف بالقياس للدستور و لالتزامات المغرب و أضافت أنه ليس هناك سياسات قطاعية للمساواة متكاملة و شاملة كما أن الخطة الحكومية للمساواة جاءت عبارة عن خطة تقنية لم ترق لخطة سياسية ولم تنعكس على أوضاع النساء ولم تفتح حوارا مجتمعيا متأملة أن تكون الصيغة الثانية لخطة المساواة ذات طابع سياسي تجيب عن القضايا التي تثير نقاشا مجتمعيا.

السيدة الشاوي فاطمة الزهراء رئيسة الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء قالت في حديثها أن مشروع قانون مناهضة العنف اتسم بمنظور محافظ و بالقصور و التناقض من حيث منهجيته و بنيته و مضمونه و بكونه مجرد تعديلات لبعض بنود القانون الجنائي والمسطرة الجنائية ولا يأخد بمرجعية الدستوروالمعايير الدولية حيث أن قانون مناهضة العنف ضد النساء تم بتنسيق بين وزارة العدل ووزارة

التنمية دون اشراك المجتمع المدني رغم تأكيد الدستورعلى ضرورة اشراكه .وأضافت أن المرصد لمناهضة العنف وخلايا التكفل تم ايجاده بفضل نضالات الحركة النسائية و اقتراحاتها و لكن تم الاعلان عنه كأنه تم ايجاده في الخطة الحكومية للمساواة. فالمجتمع المدني و الجمعيات العاملة في مجال حقوق النساء هو المبادر في النضال من اجل الحريات و الحقوق في وقت مبكر كانت فيه الدولة متحفظة و بفضلها تحققت العديد من المكتسبات.

الصحافة المغربية والناشطة السياسية أمينة حوجيب قالت أن المغرب قد شهدت انتعاشا و تطورا في التسعينات حيث أنها كانت تعمل بحرية اكبر بفضل الجو العام الذي خلقته الخطة الوطنية للتنمية التي فتحت نقاشا مجتمعيا واسعا حول حقوق النساء و لكن الان عرفنا تراجعا على مستوى تناول قضايا النساء مع بداية العشرية الاولى للقرن 21 حيث يوجد مسؤولين ينشرون افكارا معادية للحقوق الانسانية للنساء ويطلقون تصريحات تؤثر في الاعلام بالاضافة إلى نقص الوعي و الالتزام لدى الصحفي بكل قضايا حقوق الانسان مما ينعكس على انتاجه و ادائه و يجعله يكرس صورة نمطية تسيء للمرأة . وأضافت ان هناك ميثاق لتحسين صورة المرأة في الإعلام و دفتر تحملات يلزم بمراعاة المستجدات القانونية يجب العمل على تطبيقه بوضع مجموعة ضوابط تفرض على كل وسائل الاعلام الالتزام بما تم المصادقة عليه و الا تكون الدولة متناقضة مع التزاماتها.

مضيفة أنه رغم وجود مرصد لصورة المرأة في الإعلام الذي جاء ثمرة الخطة الحكومية للمساواة لكننا لم نلمس نتائج لعمله لان المنهجية التي يعمل بها غير علمية فهو يعمل انطلاقا من انطباعات و كل من مرجعيته حيث لم يتم وضع قاعدة علمية للرصد وفق التزامات الدولة بخلفية حقوقية .

وأكدت أن هناك فوضى عارمة في الاعلام المكتوب و المسموع و المرئي لا تحكمه ضوابط الالتزام بالمرجعية الدستورية والمواثيق الدولية والاخطر من ذلك المواقع الاجتماعية التي تقوم بتشهير واهانة النساء والتي لا تنسر فقط الفكر المتخلف بل العنف والارهاب في المجتمع .

وأكدت أن اهم توصية هي اصدار قانون ينظم هذا المجال لخطورة المواقع الالكترونية و خاصة على الشباب. كما قدمت دعوة للمرصد ليعمل و يضع خطة عمل دقيقة.

السيد أحمد عصيد رئيس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات ذكر في حديثه أن المجتمع المدني قد أستطاع ان يكسر الطابو و يطرح قضايا حيوية تتعلق بالحقوق الانسانية للنساء لكن الدولة تخاذلت في القيام بدورها في احقاق هذه الحقوق. وأضاف أن المجتمع المدني تطور في اطار القمع والحصار و لم يتطور في اطار الارادة السياسية لاعطاء الكلمة للمجتمع ليقول كلمته بل تطور بمجهوده وارادته. لذا كانت المردودية محدودة و لكن من الناحية الموضوعية هي ثورة ثقافية في الوعي حيث أنه لولا وجود المجتمع المدني لكنا ما زلنا في نقطة البداية، ورغم أنه مضغوط من الاعلى و لايستشار و لا يتم اشراكه وأضاف أنه من اكبر مظاهر الاخلال بالمسؤولية اخراج عدد من القوانين دون اشراك المجتمع المدني وهذا خرق لدستور البلاد، وقال أيضاً أننا نجد مجتمعا مدنيا اخر يحمل مبادئ مضادة للمجتمع المدني الاول لديه تمويل جيد ويعمل في عمق المجتمع ضد افكار التحرر والمساواة وحقوق الانسان وضد مشروع الدولة المعلن و ضد التزاماتها، وأن ضعف المردودية في تأطير المجتمع رغم كل الجهود المبذولة يعود الى ضعف ارادة الدولة في امداده بالدعم والامكانيات فهو مجتمع مدني فقير لا يمكنه ان يقوم بدوره كقوة اقتراحية مطلوبة. أشار السيد أحمد عصيد أنه يوجد عدم انسجام في المنظور الرسمي نفسه داخل الدولة و كانه تم نقل الصراع القائم في المجتمع الى داخل دوالب الدولة وشدد على أنه يجب ان يكون للدولة مشروع منسجم و واضح وأن لا يتم نقل الصراع داخل المؤسسات حيث انه هناك تصريحات متناقضة للمسؤولون و النتيجة اجهاض الترسانة القانونية التي اردنا ان تكون متقدمة. وتحدث أيضاً عن ضعف التوعية و التأطير بأي مكتسب يتحقق حيث أن الدولة لم تقم بمسؤوليتها في توعية المجتمع بذلك. مضيفاً أن تصاعد العنف الرمزي و المادي سواء في المدرسة او في الاذاعات أو في كثير من الفضاءات يتجه نحو اقصاء المراة من الفضاء العام سعي لفرض نوعا من التنميط على الفضاء العام بالمغرب و تبقى المرأة الضحية الاولى في غياب خطة وطنية لمواجهة تصاعد العنف الرمزي لدى الحكومة. مؤكداً أنه من نقاط ضعف المجتمع المدني انقسامه وشدد على أن الوضع يتطلب تشكيل جبهة ديمقراطية متراصة

لاحقاق الحقوق الانسانية للنساء لها نفس الاهداف و نفس المرجعية و تسعى الى نفس الاهداف مضيفاً انه لابد من ايجاد صيغ مشتركة للنضال و صيغ تعبوية مشتركة.

السيدة سندس الحليمي رئيسة المرصد لتحسين صورة المرأة في الاعلام بوزارة التضامن تحدثت عن المرصد ودوره حيث قالت أن المرصد هو الية وطنية حديثة تم ايجادها بالشراكة مع وزارة الاتصال وبدأت مرحلة التأسيس، الخطوات الاولى لاعداد الاوراق الداخلية وقواعد العمل بشكل مقنن منذ سنتين. التركيبة التي يتشكل منها المرصد متنوعة تضم ممثلين عن القطاعات الحكومية في وزارة التضامن و الاتصال و خبراء من مراكز البحث والجامعات ومهنيين و صحفيين و ممثلي المجتمع المدني. وأضافت أنه لا يمكن تقييم عمل المرصد الآن لأنه بصدد التأسيس ويعمل على التكوين و الاستفادة من تجارب متقدمة وإعداد دليل الذي يمر الان في طور المصادقة و يتم القيام بتجربة رصد الوصلات الاشهارية و اعداد تقرير للجهات المعنية.

السيد يوسف السطحي رئيس مصلحة النهوض بالمرأة و بوزارة التضامن

السيد يوسف السطحي رئيس مصلحة النهوض بالمرأة وبوزارة التضامن قال انه قد تم تقييم نصف مرحلي للخطة في صيغتها الاولية مع الاتحاد الاوروبي و الاعداد للخطة الجديدة التي تستحضر بعض التوصيات واشراك المجتمع المدني، وأضاف انه لم يعد أي قطاع يعمل لوحده حيث أنه يوجد مجموعة من المجالات التي تعمل بها اكثر من قطاع الحكامة في تتبع الخطة بشكل مستمر لمعرفة مدى تنفيذها و الصعوبات و العراقل التي تعترض تنفيذها وأنه تم إحداث فضاءات متعددة الوظائف 40 فضاء يوفر الايواء تكوين و تجويد خدمات دور المجتمع المدني.

السيدة فوزية العسولي، مناضلة نسائية تحدثت عن التراجع في وصول النساء لمواقع القرار حيث انه تم تعيين وزيرة واحدة و 8 كاتبات دولة في الحكومة الجديدة مما يعكس رؤية الحكومة المحافظة لحقوق

المرأة. وأضافت ان الواقع المجتمعي شهد تزايد الخروقات والعدوانية تجاه النساء أكدت على اهمية هيئة المناصفة و ضرورة استقلاليتها فتفعيلها سيجيب على كثير من الاشكالات وتحدثت عن انعدام الدعم للجمعيات و التضييق عليها.

السيدة آمال الادريسي رئيسة قسم في المجلس الوطني لحقوق الانسان أكدت على أهمية حقوق النساء حيث أن قضية الحقوق الانسانية للنساء هي من القضايا الاساسية التي عمل عليها المجلس الوطني لحقوق الانسان و من أهم التوصيات التي أكدت عليها :

- **ملائمة التشريعات انطلاقا من مدخل الدستور حيث أن القوانين ما زال فيها ثغرات وهي منافذ يكرس بها القاضي التمييز ضد النساء و ايضا يستعملها المجتمع في مواجهة الحقوق الانسانية للنساء.**
- **العمل على التربية و التوعية حول حقوق الانسان. فالمسؤولون و اصحاب القرار اذا لم يكونوا على دراية بهذه الحقوق سيكون هناك خلل و شرخ. وأكدت على العمل على فتح النقاش العمومي لتصحيح المغالطات في المجتمع حول حقوق النساء.**

جلسة النقاش و الخروج بالتوصيات

في جلسة النقاش والخروج بالتوصيات تم الاتفاق على ما يلي:

-مراجعة مشروع القانونين المتعلقين بهيئة المناصفة و محاربة كل اشكال التمييز ضد النساء و محاربة العنف ضد النساء و تشيكل لجنة مشتركة من القطاعات الحكومية المعنية و البرلمانية و الجمعيات النسائية و المجلس الوطني لحقوق الانسان و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لاعادة صياغة هذين القانونين في اتجاه :

- **قانون شامل لمناهضة العنف.**
- **قانون لهيئة المناصفة و محاربة كل اشكال التمييز في اطار ما نص عليه الدستور و باعتماد مبادئ باريس.**

-ضرورة المعالجة الشاملة لمدونة الأسرة في الجوانب المتعلقة بالعلاقات المالية بين الزوجين والاسرة بصفة عامة ، بما في ذلك مراجعة شاملة لنظام الإرث.

-مراجعة هيكلة المرصد المؤسس من طرف وزارة التنمية الاجتماعية وتشكيل هيئة مستقلة لوضع استراتيجية وطنية لمحاربة الصور النمطية عن النساء في الاعلام و التعليم.

-وضع استراتيجية وطنية ومخطط تنفيدي للقضاء على التمييز ضد النساء في مختلف المجالات لضمان المساواة في الحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و السياسية.

-جعل كل هذه الاليات ضمن هيكلة هيئة المناصفة ومحاربة كافة اشكال التمييز بعد مراجعة قانونها.

-مراجعة القوانين التنظيمية التي تقصي المجتمع المدني وتعرقل مشاركته في وضع ومتابعة وتقييم السياسات العمومية والمشاركة في التشريع.

-ضرورة سن سياسة منسجمة بين كل القطاعات الحكومية والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بحقوق النساء.

-ملائمة تشريعية من مداخل دستورية لأنها ما زالت فيها ثغرات هي منافذ يكرس بها القاضي التمييز ضد النساء وايضا المجتمع.

-العمل على التربية والتوعية حول حقوق الانسان للقائمين بالواجبات اصحاب القرار لان عدم استيعابهم لهذه الحقوق سيحدث خللا و شرخا.

-فتح النقاش العمومي لان هناك مغالطات في المجتمع حول حقوق النساء.